

منتهى الجُموع في العربية
دراسة صرفية في ضوء البنية المقطعية

عبد الله صالح بابعير
أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية بكلية الآداب
جامعة حضرموت، اليمن



توطئة:

منتهى الجموع في العربية من جموع التكسير الدالة على الكثرة^(١)، وتُعرَّف بأنها الجمع الذي « يكون ثلثه ألفاً، وبعدها حرفان، أو ثلاثة أحرف أو سَطْها ساكن، نحو: مَسَاجِدٌ وَمَنَابِرٌ وَدَوَابٌّ وَمَدَاقٌ »^(٢)، وزاد آخرون على هذا الحدَّ الحرفَ المضعَّفَ، ليشمل الحدَّ جميعَ أمثلة هذا الجمع، يقول الحيدرة اليميني: « وذلك كلُّ جمعٍ ثالثٌ حروفه ألفٌ، وبعده الألف ثلاثة أحرفٍ، أو حرفان، أو حرفٌ مُضعَّفٌ، مثل: دنانير، ومساجد، ودوابٌّ »^(٣).

وقد قيل: إن معنى (منتهى الجمع) أنه لا مثال له في الآحاد^(٤)، وقيل: إن معناه أن الجموع الآتية على شيء من الأوزان التي تدخل في الحد المذكور آنفاً يمتنع أن تُجمَعَ مرةً أخرى^(٥)، في حين نجدُ أمثلةً كثيرةً من جموع التكسير الأخرى، تُجمَعُ مرةً أخرى، نحو: أَكْلَبٌ وَأَكَالِبٌ، وَأَيْنُقٌ وَأَيَانِقٌ، وَأَسْقِيَّةٌ وَأَسَاقٌ، وَأَصْحَابٌ وَأَصْحَابِيَّةٌ، وَأَنْعَامٌ وَأَنْعَامِيَّةٌ، وَأَعْرَابٌ وَأَعْرَابِيَّةٌ، وَمُصْرَانٌ وَمُصْرَانِيَّةٌ^(٦). لذا جعل النحويون وزنَ (أَفَاعِلٌ وَأَفَاعِيلٌ) من باب (جَمَعَ الْجَمْعُ)^(٧)، بل جعل بعضهم الجمعَ (أصائل) من باب (جَمَعَ جَمْعُ الْجَمْعِ).

وقصر النحويون (الدلالة على نهاية الجمع) على التكسير، يقول الرضي: « لكونه نهايةً جمع التكسير، أي يُجمَعُ الجمعُ إلى أن ينتهي إلى هذا الوزن، فيرتدع »^(٨)،

(١) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١ / ٤٢٠ وما بعدها، وجامع الدروس العربية: ٢ / ٤٦

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح: ٢ / ١٠٢٥

(٣) كشف المشكل في النحو: ٤٢٣. وينظر: التبصرة والتذكرة: ٢ / ٥٦٨

(٤) ينظر: كشف المشكل في النحو: ٤٢٤

(٥) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٢ / ١٠٢٥

(٦) ينظر: شرح الشافية: ٢ / ٢٠٨ - ٢١٠، وارتشاف الضرب: ١ / ٤٧٦ - ٤٧٩

(٧) ينظر: كتاب سيبويه: ٣ / ٦١٨، والأصول في النحو: ٣ / ٣٢ - ٣٣

(٨) شرح الكافية: ١ / ١٠٠

ويقول أيضاً في معنى (صيغة منتهى الجموع): «أي وزنُ غاية جموع التكسير؛ لأنه يُجَمَعُ الاسمُ جمعَ التكسير جمعاً بعد جمع، فإذا وصلَ إلى هذا الوزن امتنع جمعه جمعَ التكسير»^(١) وذلك أن بعض أمثلة منتهى الجموع تُجَمَعُ جمعَ تصحيح، كقوله عليه السلام: «لَأَتُنَّ صَوَاحِبَاتُ يَوْسَفَ»^(٢)، فَصَوَاحِبَاتُ جَمْعُ صَوَاحِبٍ، عَلَى زِنَةِ (فَوَاعِلٍ) مِنْ أَوْزَانِ مَنْتَهَى الْجُمُوعِ. يَقُولُ أَبُو حِيَانَ: «وَقَدْ جَمَعُوا بَعْضَ مَا وَازَنَ (مَفَاعِلَ، وَأَفْعُلَ وَفِعَالَ) بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، قَالُوا فِي حَدَايِدَ: حَدَايِدَاتٍ، وَفِي صَوَاحِبَ: صَوَاحِبَاتٍ، وَنَاقَةَ مَفَاتِيحٍ وَأَنْثَى مَفَاتِيحَاتٍ، وَسَرَاوِيلُ وَسَرَاوِيلَاتٍ، وَضَبْعٌ حَضَاجِرٍ وَضِبَاعٍ حَضَاجِرَاتٍ»^(٣).

وَيُسَمَّى هَذَا الْجَمْعُ أَيْضاً بِالْجَمْعِ الْأَقْصَى^(٤)، أَمَا هَنْرِي فْلِيْشُ فَقَدْ سَمَّى جَمُوعَ التَّكْسِيرِ - وَمَنْتَهَى الْجُمُوعِ مِنْ بَيْنِهِنَّ - بِالْجَمْعِ الدَّاخِلِيِّ^(٥)، تَمْيِيزاً لَهَا مِنْ جَمْعِي التَّصْحِيحِ اللَّذِينَ سَمَّاهُمَا الْجَمْعَ الْخَارِجِيَّ؛ لِأَنَّهُمَا حَاصِلَانِ - وَالتَّثْنِيَةُ كَذَلِكَ - بِإِضَافَةِ لَوَاحِقٍ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ، أَمَا جَمُوعُ التَّكْسِيرِ فَحَاصِلَةٌ بِتَأْثِيرِ التَّحَوُّلِ الدَّاخِلِيِّ، الَّذِي هِيَ ثَمْرَةٌ لَهُ^(٦).

أوزان منتهى الجموع:

جموع التكسير - سوى أوزان منتهى الجموع - معلومة أوزانها، ومقيسةٌ. فللقلة أربعة أوزان، يجمعها قول الناظم^(٧):

(١) المصدر السابق: ١ / ١٣٩

(٢) الحديث بلفظه في سنن الترمذي: ٥ / ٦١٣، كتاب المناقب، باب مناقب أبي بكر رضي الله عنه، وفي سنن النسائي: ١ / ٢٩٣، كتاب الإمامة والجماعة، باب الائتنام بالإمام يصلي قاعداً.

(٣) ارتشاف الضرب: ١ / ٤٧٤ - ٤٧٥

(٤) ينظر: شرح الشافية: ٢ / ١٥٨، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٥، ١٦٦، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٥، ١٨٧. وشرح الكافية: ١ / ٩٦، ١٠٠

(٥) ينظر: العربية الفصحى: ٦٣ - ٦٥

(٦) ينظر: المصدر السابق: ٦٦ - ٦٧

(٧) المصباح المنير: ٢٦٦

بأفعلٍ وبأفعالٍ وأفعللةٍ وفِعلةٌ يُعرَفُ الأَدنى مِنَ العَدَدِ

كأبحرٍ وأسيفٍ وأطعممةٍ وفِتيّةٍ. وللكثرة - سوى أوزانٍ منتهى الجموع - ستة عشرَ وزناً مقيساً قياساً مطّرداً^(١). أمّا أوزانٍ منتهى الجموع في العربية فلم أقف على حصرٍ لأعدادها في ما عدتُ إليه من مصادر هذه الدراسة. فمصادر الدراسة النحوية والصرفية تتناول هذه الأوزان بضمن أوزان جموع التكسير الأخرى^(٢)، وتناولها المحدثون كذلك، فجعلها بعضهم سبعة أوزان، السابع منها مشابه لوزنٍ مقيسٍ عليه أشباهه^(٣)، في حين حاول آخرون حصرها، فجعلها تسعة عشر وزناً^(٤).

ولأن هذه الأوزان التي يشملها الضابط العام المذكور آنفاً كثيرة لا تكاد تُحصى؛ بسبب كثرة الأمثلة الواردة على بعضها في كلام العرب، وندرة أمثلة بعضها الآخر، ذكر النحويون بعض هذه الأوزان مع أمثلتها، ثم ذكروا عبارة (وما أشبهَ وزنَ كذا)، لتشمل هذه العبارة ما ورد في كلام العرب من أمثلة جموع لم تُذكر أوزانها الصرفية في مصنفاتهم، ولكنها جارية على الضابط المذكور آنفاً لمنتهى الجموع، وهو ما كان ثالث الجمع فيه ألفاً، بعدها حرفان، أو ثلاثة أوسطها مدّ، أو حرفٌ مضعفٌ.

ولكن تباينت عباراتهم في تعيين الوزن المشبه به، أو المقيس عليه:

- فتارةً يجعلون (مفاعل، ومفاعيل) أساساً للقياس عليه. يقول سيبويه: «وأما ما كان من بنات الأربعة، لا زيادة فيه، فإنه يُكسر على مثال (مفاعل)، وذلك قولك: ضفدع وضفادع... فإن كان فيه حرفٌ رابعٌ حرفٌ لين، وهو حرف

(١) ينظر: الشامل لجموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية: ١ / ٣٢ - ٣٩

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٣ / ٦٠٩ - ٦٢٠، وشرح الشافية: ٢ / ١٢٠ - ٢١٠

(٣) ينظر: الشامل: ١ / ٣٩ - ٤٨، والمنهج الصوتي للبنية العربية: ١٤١

(٤) ينظر: جامع الدروس العربية: ٢ / ٤٦

المد، كسّرته على مثال (مفاعيل)، وذلك قولك: قنديل وقناديل»^(١)، ولكنه في موضع آخر من كتابه يذكر (فَعَالِل) أساساً للقياس عليه، فيقول: «ثلاث صحائف، وثلاث كتائب، وذلك لأنها صارت على مثال فَعَالِل»^(٢).

- وتارة يجعلون (فَعَالِل، وفعاليل) أساساً للقياس، يقول أبو حيان: «وإذا تعذر مثالُ فعائل أو فعاليل؛ لوجود زوائد، حذفت ما تعذر ببقائه أحد المثلين»^(٣).

- وتارة يجعلونه (فواعل وفعائل) - وكتاهما من الصورة غير المدية لمنتهى الجموع - يقول أبو حيان: «ما زاد على ثلاثة أحرف، من غير ما سبق، جمعه على فواعل وفعائل، جُمِعَ على مماثلهما في الحركات والسكنات»^(٤)، ويقول السيوطي: «يُجمَع ما زاد على ثلاثة أحرف - سوى ما تقدم أنه يجمع على فواعل وفعائل - على ما يساويهما في البنية والوزن، أي في الحركات والسكنات وعدد الحروف»^(٥)، ثم يذكر السيوطي في موضع آخر (فَعَالِل وفعاليل) أساساً للقياس^(٦)، في حين يجعل (مفاعل ومفاعيل) أساساً للقياس في موضع ثالث^(٧).

وعلى الرغم من تباين النحويين في تعيين الوزن الذي تُقاس عليه أمثلة منتهى الجموع نجدهم يتفقون في عدم حصر أوزان أمثلة الجموع الواردة على صيغة منتهى الجموع، وإنما جعلوا المماثلة والمشابهة أساساً لحصر الأمثلة الواردة على هذه الصيغة. فالتماثل والمشابهة هنا في عدد الحروف، وفي توزيع الحركات

(١) كتاب سيبويه: ٣ / ٦١٢ - ٦١٣. وينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٤٦، والاصول في النحو: ٣ / ٣٢، وشرح الشافية: ٢ / ١٩٢، وارتشاف الضرب: ١ / ٤٦٥، ٤٧٢، ٤٧٤.

(٢) كتاب سيبويه: ٣ / ٦١٠.

(٣) ارتشاف الضرب: ١ / ٤٥٩. وينظر: الشامل: ١ / ٤٦، والفصل في ألوان الجموع: ٩٢.

(٤) ارتشاف الضرب: ١ / ٤٥٨.

(٥) همع الهوامع: ٦ / ١١١.

(٦) ينظر: المصدر السابق: ٦ / ١١٣.

(٧) ينظر: المصدر نفسه.

والسكنات^(١)، وليس في نوع الحركة من حيث كونها ضمةً أو كسرةً أو فتحةً. يقول السيوطي: «ما يساويهما في البنية والوزن، أي في الحركات والسكنات وعدد الحروف»^(٢)، فالمعول عليه إذن في ضبط أمثلة هذه الصيغة ليس الوزن الصرفي، وإنما الوزن الإيقاعي، أو اللفظي، يقول أبو عثمان المازني: «واعلم أن (فعائل) وما كان على هذا المثال من الجمع يستويين في اللفظ، وإن كان يُحاولُ بهنَّ أبنيةً مختلفةً»^(٣)، ويقول الجرجاني: «ويعني بالوزن هاهنا وزن اللفظ، لا وزن التصريف»^(٤)، فليس المراد بالمماثلة هنا أن وزن الكلمة على هذه الصيغة جارٍ على أسس الميزان الصرفي الأصيل، الذي يُراعَى في صوغه عددُ الحروف الأصلية والزائدة، وترتيبها، وحركاتها وسكناتها، مع النطق بالحروف الزائدة كما وردت بنصّها في الموزون، وإنما المراد عندهم هو المماثلة في عدد الحروف، وحركاتها وسكناتها، دون اعتبار لمقابلة الحرف الأصلي بمثله، دون تمسُّكٍ بالنطق بالحروف الزائدة نصًّا»^(٥).

فالوزن المعتمد في دراسة أبنية هذه الجموع هو (الوزن الإيقاعي) أو (الوزن اللفظي) الذي يُقاس بتوزيع المقاطع الصوتية للفظ، فهو الوزن الذي «لا يُنظرُ فيه إلى المحاذاة اللازمة في الوزن الصوتي، بل إلى مُحاذاةٍ أخرى، هي مقابلةُ المقطع القصيرِ بقصيرٍ مثله، والطويلِ المُقفلِ بمثله، والمفتوحِ بنظيره في الميزان، دون نظيرٍ إلى عناصر المقطع الواحد من الأصول أو من الزوائد»^(٦).

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ٤٥٨

(٢) مع الهوامع: ٦ / ١١٣

(٣) المنصف: ٢ / ٦٠

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح: ٢ / ١٠٢٦

(٥) النحو الوافي: ٤ / ٢٠٨-٢٠٩

(٦) المنهج الصوتي للبنية العربية: ٤٩

وسنرمز في هذه الدراسة إلى المقاطع الصوتية بحسب الأقسام والرموز الآتية^(١):

| م | تسمية المقطع | رمزه | مثاله |
|---|------------------------------|---------|------------------------|
| ١ | المقطع القصير المفتوح | ص ح | بَ، بِ، بُ |
| ٢ | المقطع المتوسط المفتوح | ص ح ح | لا، لي |
| ٣ | المقطع المتوسط المغلق | ص ح ص | هَلْ، قُمْ، عِدْ |
| ٤ | المقطع الطويل المغلق بصامت | ص ح ح ص | عُوْدٌ، عِيْدٌ، عَادٌ |
| ٥ | المقطع الطويل المغلق بصامتين | ص ح ص ص | فَضْلٌ، عِلْمٌ، بُؤْسٌ |
| ٦ | المقطع المديد المغلق بصامتين | ص ح ص ص | صَادٌ، شَادٌ |

ومن خلال استقرائي لطائفة من أمثلة الجموع الواردة على هذه الصيغة الإيقاعية (صيغة منتهى الجموع) أحصيتُ عدداً من الأوزان الصرفية، التي تنتظم في نمطين إيقاعيَّين لصيغة منتهى الجموع في العربية، ونتيجةً لهذا الاستقراء النسبي للأمثلة والأوزان الصرفية^(*) التي يمكن تقسيمها على نمطين إيقاعيَّين، هي على النحو الآتي:

النمط الإيقاعي الأول لمنتهى الجموع:

هو الوزن الذي ضبطه النحويون، كما ذكرنا آنفاً، على مثال (فعالٍ، أو مفاعلٍ، أو فواعلٍ وفعائلٍ)، وهو الذي يأتي بعد ألف تكسيه حرفانٍ، أو هو الوزن الذي يأتي ثالثه فتحةً طويلةً بعدها صوتانٍ صامتانٍ، بعبارة دارسي الأصوات من المحدثين. ويتخذ هذا النمطُ، في كل الأمثلة الواردة عليه، صورتين: إحداهما في الوصل، والآخرى في الوقف:

(١) ينظر: المصدر السليق: ٣٨ - ٤٢، وعلم الأصوات العام (أصوات اللغة العربية): ١٤١ - ١٤٦، ومواضع

جواز التقاء الساكنين في العربية الفصحى: ١١٥ - ١١٩

(*) قصرتُ الأوزان المذكورة على ما مثلتُ له بالفاظ من لغة العرب، واهملتُ أوزاناً أخرى ذُكرتُ أحياناً من

غير أمثلة لها: ينظر: شرح التسهيل: ٩ / ٤٨١٧، والشامل: ١ / ٤٦

- في الوصل يتألف من أربعة مقاطع:

فَعَالِلُ: فَا / عا / لِ / لُ (ص ح / ص ح ح / ص ح / ص ح)

- في الوقف يتألف من ثلاثة مقاطع، فيُلغى المقطع الرابع الوارد في حال الوصل، بعد إسقاط حركة الإعراب، ويُعاد التشكيل المقطعي للكلمة بضم صامت المقطع الرابع إلى المقطع الذي قبله (الثالث):

فَعَالِلُ: فَا / عا / لِلْ (ص ح / ص ح ح / ص ح ص)

ويُستثنى مما سبق ذكره في هذا النمط الإيقاعي ثلاثة أوزان صرفية، هي (فَعَالِي، وفُعَالِي، والفَعَالِي) إذ تظهر فيها تنوعات في البنية الإيقاعية، سنتناولها بالتحليل لاحقاً. والأوزان الصرفية المنتمة إلى هذا النمط الإيقاعي الأول، التي وقفت على أمثلة لها هي:

١- فَعَالِلُ:

يأتي على هذا الوزن أمثلة كثيرة مصوغة قياساً من الرباعي والخماسي المجردين^(١)، فمن الرباعي المجرد (جَعَاْفِرٍ وَبَرَاثِنٍ وَدَرَاهِمٍ وَبَرَاقِعٍ) جمعاً لَجَعْفَرٍ وَبُرْثِنٍ وَدِرْهَمٍ وَبُرْقِعٍ. ومن الخماسي المجرد (سَفَارِجٍ وَجَحَامِرٍ) جمعاً لَسَفْرَجَلٍ وَجَحْمَرَشٍ.

وقد تلحق هذا الوزن هاء التأنيث^(٢)، يقول سيبويه: «زعم الخليل أنهم يلحقون جمعه الهاء إلا قليلاً... وذلك: مَوْزَجٌ وَمَوَازِجَةٌ، وَصَوَلَجٌ وَصَوَالِجَةٌ، وَكُرْبِجٌ وَكِرَابِجَةٌ، وَطَيْلَسَانٌ وَطَيْالسَةِ، وَجَوْرَبٌ وَجَوَارِبَةٌ. وقد قالوا: جَوَارِبٌ وَكِيَالِجٌ، جعلوها كالصوامع والكواكب. وقد أدخلوا الهاء أيضاً، فقالوا: كِيَالِجَةٌ، ونظيره في العربية: صَيْقَلٌ وَصِيَاقِلَةٌ، وَصَيْرِفٌ وَصِيَارِفَةٌ، وَقَشَعَمٌ وَقَشَاعِمَةٌ»^(٣).

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٩ / ٤٨١٦، ٤٨١٧، والشامل: ٤٣ - ٤٥

(٢) ينظر: شرح الشافية: ٢ / ١٨٥ - ١٩٠، والشامل: ١ / ٨٦ - ٨٧، والفيصل في ألوان الجموع: ١٧٥

(٣) كتاب سيبويه: ٣ / ٢٦٠

ويؤدي دخول هاء التانيث إلى إلغاء حكم المنع من الصرف، الجاري على أمثلة منتهى الجموع في العربية^(١).

وزيادة الهاء هنا تضيف جديداً إلى التوزيع المقطعي لهذه الصيغة:

- قَشَاعِمَةٌ (خمسَة مقاطع في الوصل):

قَ / شَا / عَ / مَ / تُنْ (ص ح / ص ح ح / ص ح / ص ح ص)

- قَشَاعِمَةٌ (أربعة مقاطع في الوقف):

قَ / شَا / عَ / مَهْ (ص ح / ص ح ح / ص ح / ص ح ص)

٢- مَفَاعِلُ:

من أمثلته: مَسَاجِدُ، وَمَكَائِسُ، وَمَعَارِضُ، وَمَشَارِقُ، وَمَغَارِبُ، وَمَذَاهِبُ^(٢)،

جَمْعَ مَسْجِدٍ، وَمِكْنَسَةٍ، وَمَعْرِضٍ، وَمَشْرِقٍ، وَمَغْرِبٍ، وَمَذْهَبٍ.

٣- فَوَاعِلُ:

هذا الوزن جعله بعض النحويين أصلاً لهذا النوع من الجمع، كما ذكرنا غير

بعيد، وهو من أكثر الأوزان شيوعاً، وأغناها أمثلةً. ويطرّد هذا الوزن جمعاً لثمانية

أشياء^(٣): لِفَوَاعِلُ، كَجَوْهَرٍ وَكَوْثَرٍ، والجمع: جَوَاهِرٌ وَكَوَاثِرٌ، وَفَاعِلٌ، كَطَائِعٍ وَقَالِبٍ،

والجمع: طَوَائِعٍ وَقَوَالِبٍ، وَفَاعِلَاءُ، كَقَاصِعَاءٍ وَرَاهِطَاءُ، والجمع: قَوَاصِعٍ وَرَوَاهِطٍ،

وَفَاعِلٌ، صِفَةٌ لِمُؤَنَّثٍ، كَحَائِضٍ وَطَالِقٍ، والجمع: حَوَائِضُ وَطَوَالِقُ، وَفَاعِلٌ، صِفَةٌ

لمذكرٍ ما لا يعقل، كَنَجْمٍ طَالِعٍ وَجَبَلٍ شَامِخٍ، والجمع: نَجُومٌ طَوَالِغُ وَجِبَالٌ شَوَامِخُ،

وَفَاعِلٌ، اسماً علمياً أو اسم جنس، كَحَاتِمٍ وَخَاتِمٍ، والجمع: حَوَاتِمُ وَخَوَاتِمُ،

(١) ينظر: المصدر السابق: ٣ / ٢٢٨، ٢٥٠، والمقتضب: ٣ / ٣٢٧، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٢ /

١٠٢٦، وشرح الشافية: ٢ / ١٩٠

(٢) ينظر التفصيل في: شرح الشافية: ٢ / ١٨٢، وجامع الدروس العربية: ٢ / ٥٠، والشامل: ١ / ٤٦،

والفيصل في ألوان الجموع: ١٨٢، ٢٤٩

(٣) ينظر: شرح الشافية: ٢ / ١٥١ - ١٥٤، ١٦٥، وارتشاف الضرب: ١ / ٤٤٩ - ٤٥١، وشرح التسهيل:

٤٨٠٦ - ٤٨٠٨ / ٩

وفَوْعَلَةٌ، كَصَوْمَعَةٍ وَزَوْبَعَةٍ، والجمع: صَوَامِعُ وَزَوَابِعُ، وَفَاعِلَةٌ، اسماً كان أو صفةً، كِفَاطِمَةٌ وَكَاذِبَةٌ، والجمع: فَوَاطِمٌ وَكَوَادِبٌ، وهذا الأخير (فَاعِلَةٌ) أشهرُ في القياس، يقول سيبويه: «وإذا لحقتِ الهاءُ فاعِلاً للتأنيث، كُسِّرَ على (فَوَاعِلٍ)، وذلك قولك: ضارِبَةٌ وَضَوَارِبٌ، وَقَوَاتِلٌ، وَخَوَارِجٌ. وكذلك إن كان صفةً للمؤنث، ولم تكن فيه هاءُ التأنيث، وذلك: حَوَاسِرٌ وَحَوَائِضُ»^(١).

٤ - فَعَائِلٌ^(٢):

يقول سيبويه: «ويكون على (فَعَائِلٍ) فيهما. فالأسماء نحو: غَرَائِرُ وَرَسَائِلُ. والصفة نحو: ظَرَائِفُ وَصَحَائِحُ وَصَبَائِحُ»^(٣)، يُقاس هذا الوزن في كلِّ رباعيٍّ، اسماً كان أم صفةً، مؤنثٍ تأنيثاً لفظياً أو معنوياً، ثالثه مَدَّةٌ، ويشمل ذلك عشرة أوزان^(٤)، وبعضَ الكلمات المخصوصة^(٥)، ويَحْفَظُ في كلمات أخرى^(٦). فالأمثلة الواردة على هذا الوزن كثيرة، حتى جعله بعض النحويين أصلاً يُقاسُ عليه أوزانٌ أخرى من منتهى الجموع، كما ذكرنا من قبل. ومن أمثلته: صحيفةٌ وصحائفٌ، ظَريفَةٌ وظَرَائِفٌ، شِمَالٌ وشَمَائِلٌ، قَرِيْبَاءٌ وَقَرَائِثٌ، حَمُولَةٌ وَحَمَائِلٌ، سَحَابَةٌ وَسَحَائِبٌ، رِسَالَةٌ وَرَسَائِلٌ، ذُوَابَةٌ وَذَوَائِبٌ، قَلُوصٌ وَقَلَائِصٌ، عَجُوزٌ وَعَجَائِزٌ، رَهِينَةٌ وَرَهَائِنٌ.

(١) كتاب سيبويه: ٣ / ٦٣٢ - ٦٣٣

(٢) تُنظَرُ أمثلةُ هذا الوزن وأقيسته في: كتاب سيبويه: ٣ / ٦١٠، ٦١١، ٦٣٧، والنصف: ٢ / ٥٤، ٦٣، وشرح الشافية: ٢ / ١٢٨، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٠، ١٥١، ١٦٥، وارتشاف الضرب: ١ / ٤٥٤ - ٤٥٧، وشرح التسهيل: ٩ / ٤٨١٤ - ٤٨١٥، وجمع الهوامع: ٦ / ١٠٩، وجامع الدروس العربية: ٢ / ٥٥، والشامل: ١ / ٤٠ - ٤١، والفيصل في ألوان الجموع: ٧٩، ١٩٥

(٣) كتاب سيبويه: ٤ / ٢٥٢

(٤) تُنظَرُ هذه الأوزان في: الشامل: ١ / ٤٠ - ٤١

(٥) تُنظَرُ هذه الكلمات في: شرح التسهيل: ٩ / ٤٨١٤

(٦) يُنظَرُ ارتشاف الضرب: ١ / ٤٥٥ - ٤٥٦، وشرح التسهيل: ٩ / ٤٨١٤

٥ - أَفَاعِلٌ (١):

يَطْرُدُ هذا الوزن في جمع (أَفْعَل) بغير هاء، كيف تَصَرَّفَتْ حركةُ همزته وعينه (٢)، كأفْضَلٍ وأفْضَلِ، وأَجْدَلٍ وأَجْدَلِ، وأَرْنَبٍ وأَرْنَبِ، وأَحْوَصٍ وأَحْوَصِ، وإِصْبَعٍ وإِصْبَعِ، وَأَنْمَلَةٌ وَأَنْمَلِ، وَأَرْمَلَةٌ وَأَرْمَلِ.

٦ - فَعَائِلٌ:

يقول سيبويه: «ويكون على (فَعَائِل) غيرَ مهموز. فالاسم نحو: العَثَائِرِ والحَثَائِلِ، إذا جمعتَ الحِثْلَ والعِثِيرَ. ولا نعلمه جاء في الصفة، كما لم يَجِئْ واحده» (٣). ومن أمثلته أيضاً (هَبَائِيخ) جمع (هَبَيْخ) (٤)، وكذلك (طَلَائِقِ، وَقَفَائِرِ) جمعاً للمصدرين (انطلاق، وافتقار)، على مذهب المازني (٥).

٧ - فَعَاوِلٌ:

قال سيبويه: «ويكون على (فَعَاوِل) فيهما. فالاسم نحو: جَدَاوِلِ، وَجَرَاوِلِ. الصفة نحو: القَسَاوِرِ والحِشَاوِرِ» (٦). ومن أمثلته أيضاً (عَطَاوِد) جمع (عَطَوْد) (٧)، قال سيبويه: «وإذا حَقَّرْتَ (عَطَوْد) قلتَ: عَطِيْدٌ، وَعَطِيْدٌ؛ لأنك لو كَسَّرْتَهُ للجمع قلتَ: عَطَاوِدِ، وَعَطَاوِيْدِ» (٨)، وذَكَرَ هذا الوزنُ من غير تمثيل على ما شَابَهَ (فَوَاعِلِ وَفَعَائِلِ) في الحركات والسكنات وعدد الحروف (٩).

(١) تُنظَرُ أمثلته في: كتاب سيبويه: ٣ / ٦١٦ - ٦١٨، وشرح الشافية: ٢ / ١٦٨، ٢٠٤، والمتع في

التصريف: ١ / ٩٤، والفصل في ألوان الجموع: ١٨٥، ٢٤٨

(٢) ينظر: شرح الشافية: ٢ / ١٦٨

(٣) كتاب سيبويه: ٤ / ٢٥٢

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ٤٥٨. وفي لسان العرب (هبخ): «والهَبَيْخُ فَعَيْلٌ، بتشديد الياء: الغلام، بلغتهم أيضاً. الهَبَيْخُ: الرجل الذي لا خير فيه. والهَبَيْخُ: الاحمق المُسْتَرَحِي».

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ٤٦٢، وشفاء العليل: ٣ / ١٠٤٧

(٦) كتاب سيبويه: ٤ / ٢٥٢

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ٤٥٨. وفي لسان العرب (عطد): «العَطْدُ: الشدَّة. والعَطَوْدُ الشدِيدُ الشاقُّ من كل شيء. وسَفَرُ عَطَوْدٍ: شاقٌّ شديد، وقيل: بعيد... والعَطَوْدُ الطويل، والعَطَوْدُ: المرتفع».

(٨) كتاب سيبويه: ٣ / ٤٢٩ - ٤٣٠. ويُنظَرُ: شفاء العليل: ٣ / ١٠٤٦

(٩) ينظر: شرح التسهيل: ٩ / ٤٨١٧

٨ - فَيَاعِلُ :

من أمثله: صَيَارِفٌ، وَضَيَاوِنٌ، وَبَيَادِرٌ، وَزَيَانِبٌ. جمعَ صَيَّرَفٍ، وَضَيَّوَنٍ وَبَيَّدَرٍ وَزَيَّنَبٍ^(١). وفي كتاب سيبويه: «ويكون على (فَيَاعِلٍ) فيهما. فالاسم نحو: عَيْلَمٌ وَعَيَالِمٌ، وَعَيْطَلٌ وَعَيَاطِلٌ، وَالدِّيَاسِقُ. والصفةُ نحو: عَيْلَمٌ وَعَيَالِمٌ، وَالصَيَّاقِلُ، وَالجِيَّاحِلُ»^(٢). وقد تلحقه هاءُ التانيث^(٣)، نحو: صَيَارِفَةٌ، وَبَيَّاطِرَةٌ، وَصَيَّادِلَةٌ، جمعاً للمنسوب: صَيَّرَفِيٌّ وَبَيَّطَرِيٌّ وَصَيَّدَلِيٌّ، وكذلك (الدِّيَاسِمُ) جمعَ دَيَّسَمٍ .

٩ - فَعَايِلُ^(٤) :

جاء في اللسان: «وَحَفَائِلٌ وَحَفَايِلٌ وَحُفَائِلٌ: موضعٌ. قال أبو ذؤيب:

تَأَبَّطُ نَعْلَيْهِ وَشَقَّ بَرِيرَةً
وَقَالَ أَلَيْسَ النَّاسُ دُونَ حَفَائِلِ

قال ابن جنبي: مَنْ ضَمَّ الحَاءَ هَمَزَ الياءِ البتَّةَ، كَبَرَائِلَ، وليس في الكلام (فُعَايِلُ) غيرَ مهموزِ الياءِ، وَمَنْ فَتَحَ الحَاءَ احْتَمَلَ الهمزةَ والياءَ جميعاً. أما الهمزُ فكقولك: سَفَائِنٌ وَرَسَائِلُ، وأما الياءُ فكقولك: في جمعِ غَرِيْنٍ وَحَثِيْلٍ: غَرَايِنٌ وَحَثَائِلُ»^(٥).

١٠ - تَفَاعِلُ :

كالتَّجَارِبِ وَالتَّهَانِي، جمعاً للتَّجْرِبَةِ وَالتَّهْنِئَةِ^(٦)، وكذلك التَّتَافُلُ وَالتَّنَاخِبُ،

اسمين، ولم يُسَمَّعْ في الصفة^(٧)، ومن شواهد استعماله قول الأعشى^(٨):

قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ
أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الْمَجْدَ وَالفَنَعَا

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ٤٦٩، ٤٧٢، وشرح التسهيل: ٩ / ٤٨١٧، وجامع الدروس العربية: ٢ /

٥٣، والشامل: ١ / ٤٦، والفیصل في ألوان الجموع: ١٨٥، ٢٤٨

(٢) كتاب سيبويه: ٤ / ٢٥٢

(٣) ينظر: شرح الشافية: ٢ / ١٩٠، والفیصل في ألوان الجموع: ١٧٩

(٤) ذكر هذا الوزن عباس أبو السعود، ومثل له بمرایض، اسمٌ موضع (ينظر: الفیصل في ألوان الجموع:

٢٤٩)، ولم أقف على هذا المثال، في ما عدتُ إليه من مصادر الدراسة

(٥) لسان العرب: حفل

(٦) ينظر: جامع الدروس العربية: ٢ / ٤٩

(٧) ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ٢٥٢

(٨) البيت للأعشى في ديوانه: ٨٦ (برواية: وجرَّبُوهُ)، وتذكرة النحاة: ٤٦٣ (برواية: كم جرَّبُوهُ). وبلا

نسبة في: الخصائص: ٢ / ٢٠٨

١١ - فَعَالِنَ :

كفَرَسِنَ، جمع فِرْسِنٍ^(١)، يقول سيبويه: «ويكون على (فَعَالِنَ)، نحو: رَعَاشِنَ، وَعَلَاجِنَ، وَضَيَافِنَ، هذا في الصفة. وقد جاء في الأسماء، قالوا: فَرَاسِنَ»^(٢).

١٢ - فَعَانِلَ :

كقَلَانِسَ، جمع قَلْنَسُوَّة^(٣)، وفي اللسان: «والقَلْسُوَّة والقَلْسَاة والقَلْنَسُوَّة والقَلْنَسِيَّة والقَلْنَسَاة والقَلْنَيْسَةُ: من ملابس الرُّؤوس معروف، والواو في قَلْنَسُوَّة للزيادة غير الإلحاق وغير المعنى، أما الإلحاق فليس في الأسماء مثل فَعَلَّلَةٌ، وأما المعنى فليس في قَلْنَسُوَّة أكثر مما في قَلْسَاة. وجمع القَلْنَسُوَّة والقَلْنَسِيَّة والقَلْنَسَاة: قَلَانِسٌ وَقَلَّاسٌ وَقَلْنَسٌ»^(٤).

١٣ - فَنَاعِلَ :

قال سيبويه: «ويكون على (فَنَاعِلَ) فيهما. فالأسماء نحو: جَنَادِبَ، وَخَنَافِسَ، وَعَنَاظِبَ، وَعَنَاكِبَ. والصفة: عَنَابِسَ، وَعَنَاسِلَ»^(٥).

١٤ - فَعَاعِلَ :

قال سيبويه: «ويكون على (فَعَاعِلَ) نحو: السَّلَالِمِ^(٦)، والذرارح، والزرارق. ولا يستنكر أن يكون هذا في الصفة»^(٧).

(١) في تاج العروس (فرس): «والفِرْسِينُ، بالنون، كزِبْرِجٍ: للبعير، كالحافر للفَرَسِ. وقال ابنُ سيده: الفِرْسِينُ: طرف خُفِّ البعير، مؤنثة، حكاه سيبويه في الثلاثي، وهو فَعِلْنٌ عن ابن السراج، والنون زائدة، والجمع: فَرَاسِنٌ».

(٢) كتاب سيبويه: ٤ / ٢٥٢

(٣) ينظر: المخصص: ١ / ٣٩٢، وارتشاف الضرب: ١ / ٤٦١

(٤) لسان العرب: قلس

(٥) كتاب سيبويه: ٤ / ٢٥٣

(٦) المشهور في جمع السَّلْمِ (السَّلَالِيمِ) على (فَعَاعِلِ). ينظر: لسان العرب (سلم)

(٧) كتاب سيبويه: ٤ / ٢٥١. وينظر: المنصف: ٢ / ٦٠ - ٦١، والشامل: ١ / ٤٦

١٥- فَيَالِعُ:

جعلوا من ذلك (أَيَامِي)، على مذهب الأخفش، فهو مقلوب عنده، ووزنه (فَيَالِعُ)^(١)، وأصله قبل القلب (فَيَاعِلُ)^(٢).

١٦- يَفَاعِلُ:

كاليَحَامِدِ واليَرَامِعِ^(٣)، وهذا الوزن قليل في كلامهم، ولم يَجِيءْ صفةً^(٤)، وذكر ابن عصفور كذلك أن هذا الوزن لم يَجِيءْ إِلَّا اسماً^(٥).

١٧- فَعَاعِلُ:

كالسُّكَاكِ^(٦)، أصل الكلمة (سكك) ففاؤها مكررة بعد الألف التالية لعينها^(٧).

١٨- مَعَاعِلُ، وَمَعَاْفَلَةٌ:

مثال هذا الوزن المقلوب (مَلَائِكُ، وَمَلَائِكَةٌ)، على أحد قولين في أصلها. فَمَنْ ذهب إلى أن أصلها (لَأَك) فالجمع عنده (مَفَاعِلُ، وَمَفَاعِلَةٌ)، قال ابن جنبي: «وينبغي أن يُعْلَمَ أن أصل تركيب (مَلَكُ) على أن الفاء لَامٌ، والعين همزةٌ، واللام كافٌ؛ لأن هذا هو الأكثر، وعليه تصرَّفُ الفعل»^(٨)، وعلى هذا الأصل يكون أصل المَلَكِ (مَلَأَكُ)، وعندما جمعه، أعادوا الهمزة المحذوفة، فقالوا: (مَلَائِكُ، وَمَلَائِكَةٌ)؛ لأن جمع مَفْعَلٍ (مَفَاعِلُ)^(٩).

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ٤٥٢ - ٤٥٣، وشرح التسهيل: ٩ / ٤٨١١

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٩ / ٤٨١١

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ٢٥٣

(٤) ينظر: المصدر نفسه

(٥) ينظر: المتع في التصريف: ١ / ٩٥

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ٤٧٢

(٧) في تاج العروس (سكك): «والسُّكْسِكَةُ: الضُّعْفُ، عن ابن سيده. وأيضاً: الشجاعة، نقله الصاغاني عن ابن الأعرابي. والسُّكَاكِ: حيٌّ باليمن».

(٨) المنصف: ٢ / ١٠٣

(٩) ينظر: المصدر السابق: ٢ / ١٠٣ - ١٠٤

ومن ذهب إلى القلب في هذا الوزن، بتقديم الهمزة على اللام (تقديم عين الميزان على فائه)، فأصلُ الملائِكِ والملائِكَةُ عنده (مَالِكٌ، ومَالِكَةٌ)، على زِنَةِ (مَعَاوِلِ، وَمَعَاوِلَةٍ)، أخذاً من الملائِكَةِ، وهي الرسالة. جاء في اللسان: «وفي المُحَكَّم لابن سيده ترجمةُ (ألك) مقدِّمةٌ على ترجمة (لاك)، وقال في كتابه ما نصُّه: إنما قدِّمْتُ بابَ مَالِكَةٍ على بابِ مَلَاكَةٍ؛ لأن (مَالِكَةٍ) أصلٌ، و (مَلَاكَةٍ) فرع مقلوب عنها، ألا ترى أن سيبويه قدَّم (مَالِكَةٍ) على (مَلَاكَةٍ)، فقال: وقالوا: مَالِكَةٍ ومَلَاكَةٍ؟ فلم يكن سيبويه على ما هو به من التقدم والفضل لبدأ بالفرع على الأصل»^(١).

١٩- فَعَالِي:

من أوزان منتهى الجُموع التي جاءت عليها أمثلة كثيرة، تطرَّد في أشياء، وتُحَفِّظ في أخرى^(٢). فمن أمثلته في الأسماء: صحراء وصحارَى، ذِفْرَى وذِفَارَى، عَلَقَى وَعَلَاقَى. وفي الأوصاف: حُبَلَى وَحِبَالَى، سَكَرَانٍ وَسَكَارَى^(٣)، وَنَدَمَانٍ وَنَدَامَى. ويُحَفِّظ في مثل: حَبِطٌ وَحَبَاطَى، وَيَتِيمٌ وَيَتَامَى، وَعَذْرَاءٌ وَعَذَارَى، وَمَهْرِيٌّ وَمَهَارَى، وَأَيْمٌ وَأَيَامَى على مذهب سيبويه، أما على مذهب الأخفش فهو (فَيْعِلٌ وَفَيَاعِلٌ)، ثم قَلِبَ الجَمْعُ لِيصِيرَ (فَيَالِعٌ)^(٤).

٢٠- فُعَالِي^(٥):

هذا الوزن يشارك (فَعَالِي)، بفتح الفاء، في كلمات، وينفرد عنه بكلمات،

(١) لسان العرب: لأك.

(٢) ينظر التفصيل في: كتاب سيبويه: ٤ / ٢٥١-٢٥٤، والمنصف: ٢ / ٦٣-٦٦، وشرح الشافية: ١٢٠، ١٤٦،

١٥٨، ١٦٣، ١٦٧، ١٧٣، وارتشاف الضرب: ١ / ٤٥١-٤٥٢، وشرح التسهيل: ٩ / ٤٨١٠-٤٨١١

(٣) قال ابن خالويه: (سَكَرَى وَكَسَالَى)، بالفتح، لغة بني تميم. ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ٤٥٢.

والشائع في استعمالها (سَكَرَى وَكَسَالَى) على زِنَةِ (فَعَالِي) بضم الفاء

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ٤٥٢-٤٥٣، وشرح التسهيل: ٩ / ٤٨١١

(٥) تنظر أمثلة هذا الوزن وأحكامه في: كتاب سيبويه: ٤ / ٢٥٤، وشرح الشافية: ٢ / ١٤٩، ١٥٩،

١٧٤-١٧٥، وارتشاف الضرب: ١ / ٤٥٣، وشرح التسهيل: ٩ / ٤٨١٠

وينفرد (فَعَالِي) عنه بكلمات^(١). فَمِمَّا يَشْتَرِكُ فِيهِ سَكْرَانٌ، إِذْ يُقَالُ فِي جَمْعِهِ (سَكَارَى وَسُكَارَى) إِلَّا أَنْ الضَّمُّ أَرْجَحُ وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا^(٢). وَمِمَّا يَنْفَرِدُ بِهِ (فُعَالِي): قُدَامِي، وَأُسَارَى، جَمَعَ قَدِيمٌ وَأَسِيرٌ، قَالَ تَعَالَى: (وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ)^(٣). وَمِمَّا يَنْفَرِدُ بِهِ (فَعَالِي): يَتَامَى، وَأَيَامَى، وَعَدَارَى، وَحَبَاطَى، جَمَعَ يَتِيمٌ وَأَيْمٌ وَعَذْرَاءٌ وَحَبِطٌ^(٤).

٢١ - الفَعَالِي^(٥):

يلتقي هذا الوزنُ وزنُ (فَعَالِي)، فيغني عنه جوازاً في كلمات، ووجوداً في كلمات، ويندرُ في كلمات. فهذه أقسامٌ ثلاثةٌ لها أمثلتها المحفوظة^(٦). فمن الكلمات التي يغني فيها (الفَعَالِي) عن (الفَعَالِي) جوازاً: الصَحَارِي والصَحَارَى، وَالْحَبَالِي وَالْحَبَالَى، وَالْعَلَاقِي وَالْعَلَاقَى، وَالذَّفَارِي وَالذَّفَارَى، وَالْعَدَارِي وَالْعَدَارَى، وَالْمَهَارِي وَالْمَهَارَى. ومن الكلمات التي يغني فيها (الفَعَالِي) عن (الفَعَالِي) لزوماً، فلا يأتي الجمعُ إلاً بصورة الياء: الحَدَارِي، وَالسَّعَالِي، وَالْعَرَاقِي، وَالْمَأَقِي، وَالْحَبَاطِي، وَالْعَفَارِي، وَالْعَدَالِي، وَالْقَهَابِي، وَالْبَلَاهِي، وَالْقَلَّاسِي، وَالْحَبَارِي^(٧). أما الكلمات

(١) ينظر تفصيل ذلك في: شرح التسهيل: ٩ / ٤٨١١

(٢) ينظر: المصدر نفسه

(٣) سورة البقرة: ٨٥. قرأها بالضم (أَسَارَى) نافع وعاصم والكسائي ويعقوب وأبو جعفر: ينظر: السبعة: ١٦٤، والنشر: ٢ / ٢١٨، وإتحاف فضلاء البشر: ١ / ٤٠١ - ٤٠٢). أما قراءة الفتح (أَسَارَى) فقد ذهب الزجاج إلى أنها جائزة، ولكنه لا يعلم أحداً قرأ بها (ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١ / ١٦٦).

(٤) الحَبِطُ: البعيرُ المنتفخُ البطن. ينظر: لسان العرب: حبط

(٥) هذا الوزن ضبطه الغلاييني (بضم الفاء وكسر اللام)، أي (الفَعَالِي)، ذاكراً ذلك لفظاً مع الضبط بالشكل، ولا إخال ذلك إلاً سهواً منه، رحمه الله؛ لأن هذا الوزن (الفَعَالِي) لم أقف عليه البتة، ولا على أمثلة له، في المصادر التي عدتُ إليها في هذه الدراسة، بل إن الأمثلة التي ذكرها الغلاييني نفسه كانت كلها بفتح الفاء. (ينظر: جامع الدروس العربية: ٢ / ٥٧ - ٥٨)

(٦) تنظر هذه الأقسام وأمثلتها في: شرح التسهيل: ٩ / ٤٨١١ - ٤٨١٢. وينظر كذلك: شرح الشافية:

١٥٩ / ١ - ١٦٠، وارتشاف الضرب: ١ / ٤٥٣، ٤٥٤

(٧) تنظر مفردات هذه الجموع في: شرح التسهيل: ٩ / ٤٨١٢

التي يندُر فيها (الفعالي) فاربُع: الأهالي، والعشاري، والليالي والكيائي، جمع أهل، وعشرين، وليلة وكَيْكة^(١).

ومردُّ هذا الالتقاء بين الوزنين، ما ذكره النحويون من أن ألف (فعالي) أصلها ياء، يقول الرضي: «والدليل على أن ألف (فعالي) في الأصل ياء، أنَّا لو سمَّينا بحبالي، وصغرناه، لم نفعَل به ما فعلنا بحباري، وذلك أنَّا جوَّزنا هناك (حُبيري، وحُبيرا) ... بل يجب هاهنا أن نقول: (حُبيل) بحذف الألف المتوسطة، كما نقول في تصغير (جوارٍ ومساجد) علمين: جُوَيْرٍ ومُسَيِّجِدٌ»^(٢).

هذه الأوزان الواحد والعشرون، التي جمعتها وأمثلتها من مصادر الدراسة النحوية والصرفية، نُسبت إلى المجموعة الأولى، التي جعلوها على مثال: مفاعل، أو فعائل، أو فواعل، أو فعائل، وهي المجموعة التي يأتي بعد ألف تكسيها حرفان، وهي الأوزان التي ذكرت في بدء هذه الدراسة أنها تنتمي إلى النمط الإيقاعي الأول الذي يتخذ صورتين:

- صورة الوصل: (ص ص / ص ح ح / ص ح / ص ح)

- صورة الوقف: (ص ح / ص ح ح / ص ح ص)

وعند إنعام النظر في هذه الأوزان، نجد أن ثمانية عشر وزناً منها، تشترك في التوزيع المقطعي المذكور آنفاً، من غير اختلاف بينها، أو تنوع في هذا التوزيع، إلا ثلاثة أوزان منها، اختلفت في بعض الأوجه عن سائر الأوزان الأخرى، أو ظهر فيها بعض التنوع في التوزيع المقطعي. وهذه الأوزان هي (فعالي، وفُعالي، والفعالي). لذا سيكون لنا وقفة على هذه الأوزان الثلاثة، لبيان ما سبقت الإشارة إليه.

(١) الكيكة. البيضة. (ينظر: لسان العرب: كيك)

(٢) شرح الشافية: ٢ / ١٦٠

وقفَةٌ على وزن (فَعَالَى، وَفَعَالَى):

وزن (فَعَالَى)، بضم الفاء، هو الوحيد الذي تفرَّد من بين أوزان منتهى الجموع بأن حُرِّكَ أولُه بغير الفتح، في حين نجد أن السِّمَةَ الجامعة لأوزان منتهى الجموع في العربية، هي فتحُ أوائلها، يقول السيوطي: «بل أن يكون أوله حرفاً مفتوحاً، أيّ حرفٍ كان»^(١)، وقد سبق الحديثُ في التقاء هذين الوزنين في بعض الأمثلة، وافتراق كل منهما بأمثله.

ف (فَعَالَى وَفَعَالَى) إذن وزنانِ صرفيّان، ولكنهما من الجهة اللفظية وزنٌ واحدٌ، له بنيةٌ مقطعية واحدة، هي على النحو الآتي في المثال (سُكَارَى، سَكَارَى):

- عند الوقف: يتألف من ثلاثة مقاطع:

سُ / كا / رى (ص ح / ص ح ح / ص ح ح)

- عند الوصل يتخذ صورتين:

أ- إن وليه متحركٌ كان تشكُّله المقطعي كتشكُّل صورة الوقف:
سُكَارَى في المدينة:

سُ / كا / رى / ... (ص ح ح / ص ح ح / ص ح ح / ...)

ب- إن وليه ساكنٌ أُعيد التشكُّل المقطعي للعبارة، بتقصير الفتحة الطويلة من آخر هذه الكلمة، وإدخال الصامت الذي بعدها في المقطع نفسه:
سُكَارَى المدينة:

سُ / كا / رلْ / ... (ص ح ح / ص ح ح / ص ح ص / ...)

فالتوزيع المقطعي لهذا الوزن إذن يأتي بصورة واحدة في الوصل والوقف، إلا إن وليّ مثاله في الوصل ساكنٌ، فعندئذ يُعاد التشكُّل المقطعي للعبارة، على وفق ما تقتضيه قواعدُ التخلص من التقاء الساكنين في العربية^(٢).

(١) همع الهوامع: ١ / ٧٩

(٢) ينظر: طرائق التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى: ٦٥ وما بعدها

وبإجراء مقابلة يسيرة بين التوزيع المقطعي للأوزان الثمانية عشرة المذكورة آنفاً، والتوزيع المقطعي للوزنين (فَعَالِي، وَفَعَالِي)، يتضح الآتي:

| عدد الأصوات (بالاحتماب الحركة الطويلة صوتين) | التوزيع المقطعي عند الوقف | | التوزيع المقطعي عند الوصل وعدد المقاطع | الوزن |
|---|---------------------------|------------------------------------|---|--|
| | في الوقف | في الوصل | | |
| ٨ | ٩ | ص ح / ص ح ح / ص ح ص (٣ مقاطع) | ص ح / ص ح ح / ص ح / ص ح (٤ مقاطع) | الأوزان الثمانية عشر المذكورة آنفاً |
| ٨ | ٨ | ص ح / ص ح ح / ص ح ح (٣ مقاطع) | ص ح / ص ح ح / ص ح ح ص ح / ص ح ح / ص ح ص (٣ مقاطع) | فَعَالِي، وَفَعَالِي |

يتضح مما سبق أن التشكل المقطعي لمقاطع الوزنين (فَعَالِي، وَفَعَالِي) يختلف عنه في مقاطع الأوزان الثمانية عشر الأخرى المذكورة آنفاً، وتختلف مقاطع هذين الوزنين في عددها وكمية أصواتها في حال الوصل، عنهما في مقاطع الأوزان الأخرى، فهي في هذين الوزنين أكثر عدداً، وأكثر أصواتاً في حال الوصل. لذا أزعِم أن هذين الوزنين ليسا من أوزان منتهى الجموع، وإنما من أوزان جموع التكسير الدالة على الكثرة سوى منتهى الجموع؛ لما ذكرته آنفاً من اختلاف في التوزيع المقطعي، الذي هو المَعوَّل عليه في ضبط أوزان هذا الصيغة (منتهى الجموع)، في حين لا نجد هذا الضابط الإيقاعي في أوزان التكسير الأخرى، للقلّة أو الكثرة. أما المنع من الصرف الذي تمتاز به أوزان منتهى الجموع في العربية، وعدم الكسر في موضع جرّها، فقد أجراهما النحويون على هذين الوزنين تقديراً لا لفظاً؛ إذ لا وجود لهما في اللفظ البتّة، فعلى هذا لا نحكم عليهما بالمنع من الصرف، ولا بتقدير الفتح علامة للجبر، فهما كوزن (فَعَلِي)، نحو: قَتَلِي وَجَرَحِي، في تقدير علامة الإعراب والصرف.

ورُبُّ مُعْتَرِضٍ يَقُولُ: إنَّ المَنْعَ مِنَ الصَّرْفِ لَيْسَ الفَرْقَ الوَحِيدَ بَيْنَ أَوْزَانِ مَنْتَهَى الجُمُوعِ وَأَوْزَانِ التَّكْسِيرِ الأُخْرَى، إِذْ إِنْ أَوْزَانِ مَنْتَهَى الجُمُوعِ لَا نَظِيرَ لَهَا فِي الآحَادِ، بِخِلَافِ أَوْزَانِ التَّكْسِيرِ الأُخْرَى، الَّتِي لَهَا نَظَائِرٌ فِي الآحَادِ، «فَرِجَالٌ إِذْنُ كَكِتَابٍ، وَصَبَّيَانٌ إِذْنُ كَسِرْحَانٍ، وَقُفْرَانٌ إِذْنُ كَقُرْطَانٍ، وَقَتْلَى إِذْنُ كَعَطَشَى»^(١). فَأُجِيبُهُ بِمَا ذَكَرَهُ الجَرَجَانِيُّ فِي المَقْتَصِدِ: «وَلَوْ كَانَ كَوْنُ الأَسْمِ جَمْعًا عَلَى مِثَالٍ لَا يَكُونُ فِي الآحَادِ النِّكَرَاتِ يُوجِبُ مَنَعَ الصَّرْفِ، لَوَجِبَ أَلَّا يُصْرَفَ (أَكْلَبُ)؛ لِأَنَّ (أَفْعُلَ) لَيْسَ فِي الآحَادِ، وَذَلِكَ مُصْرُوفٌ البَتَّةُ»^(٢) فَأَفْعُلُ إِذْنُ - وَهُوَ مِنْ جُمُوعِ التَّكْسِيرِ الدَّالَّةُ عَلَى القِلَّةِ - لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ فِي الآحَادِ.

وَلَوْ قِيلَ: إِنْ مَنْتَهَى الجُمُوعِ سُمِّيَتْ كَذَلِكَ لِانْتِهَاءِ الجَمْعِ إِلَيْهَا «فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْمَعَ بَعْدَهَا مَرَّةً أُخْرَى، بِخِلَافِ كَثِيرٍ مِنْ غَيْرِهَا مِنْ جُمُوعِ التَّكْسِيرِ، فَإِنَّهُ يُجْمَعُ نَحْوَ أُنْعَامٍ وَأَكْلَبٍ، يُجْمَعَانِ عَلَى أَنْعَامٍ وَأَكَالِبٍ»^(٣)، أَقُولُ: إِنْ هَذَا الأَمْرُ غَيْرُ مَطْرُودٍ، فَلَيْسَتْ كُلُّ جُمُوعِ التَّكْسِيرِ الَّتِي مِنْ غَيْرِ مَنْتَهَى الجُمُوعِ يَجُوزُ جَمْعُهَا مَرَّةً أُخْرَى، يَقُولُ سَيَبَوِيهِ: «اعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ جَمْعٍ يُجْمَعُ»^(٤)، وَإِنَّمَا حُمِلَ مَا لَا يَجُوزُ جَمْعُهُ عَلَى مَا يَجُوزُ، وَمَنْتَهَى الجُمُوعِ كَذَلِكَ، فَلَيْسَتْ كُلُّ أَمْثَلَتِهَا الجَارِيَةِ عَلَى أَوْزَانِهَا جُمِعَتْ مَرَّتَيْنِ، وَإِنَّمَا حُمِلَ مَا لَمْ يُجْمَعْ عَلَى مَا جُمِعَ. يَقُولُ الجَرَجَانِيُّ: «اعْلَمْ أَنَّ هَذَا البَابَ (يَعْنِي مَنْتَهَى الجُمُوعِ) مَبْنِيٌّ عَلَى أَكَالِبٍ وَأَرَاهِطَ، لِأَنَّهُ قَدْ جُمِعَ مَرَّتَيْنِ، فَقِيلَ: كَلْبٌ وَأَكَالِبٌ... وَنَحْوُ (مَسَاجِدٍ وَمَنَابِرٍ) مَحْمُولٌ عَلَى أَكَالِبٍ؛ لِأَنَّهُ شَابَهُهُ فِي الوِزْنِ، وَهُوَ جَمْعٌ مِثْلُهُ»^(٥).

(١) اللمع في العربية: ١٥٧

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح: ٢ / ١٠٢٦

(٣) النحو الوافي: ٤ / ٢١٣

(٤) كتاب سيبويه: ٣ / ٦١٩

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح: ٢ / ١٠٢٥

فهذان الوزنان إذن (فَعَالِيٌّ وَفُعَالِيٌّ) ليسا من أوزان منتهى الجموع، لما ذكرناهما آنفاً، وليسا ممنوعين من الصرف، إذ لا دليل على المنع من الصرف من لفظ أمثلتهما، وإنما هما اسمان جَمَعَانِ، مُعْرَبَانِ إعرابَ الاسم المتمكن، بحركات مقدّرة على الألف للتعذر.

وقفة على وزن (الفَعَالِيُّ):

هذا هو الوزن التاسع عشر من الأوزان التي أحصيتها للنمط الإيقاعي الأول لأوزان منتهى الجموع، بعد إخراج وزنيّ فَعَالِيٌّ وَفُعَالِيٌّ من صيغة منتهى الجموع في العربية، وقد خصصتُ وزنَ (الفَعَالِيُّ) بهذه الوقفة لأنه يتشكّل إيقاعياً على أربع صور استعمالية في الوصل والوقف، في حين تتشكل الأوزان الثمانية عشر الأخرى على صورتين فقط: الأولى في الوصل، والأخرى في الوقف، كما ذكرنا آنفاً. ويتخذ وزن (الفَعَالِيُّ) في مجرى الاستعمال الأشكال المقطعية الآتية:

١- (ص ح / ص ح ح / ص ح / ص ح):

ويكون هذا في الموضعين الآتيين:

أ- إذا كان منصوباً، مجرداً من (أل) والإضافة، في حال الوصل. كقوله تعالى: (سِيرُوا فِيهَا لِيَالِيٍّ وَأَيَّامًا آمِنِينَ)^(١) (لِيَالِيٍّ: لَ / يَا / لِ / يَ)

ب- إذا كان منصوباً، مقترناً بأل، أو مضافاً، في حال الوصل. كقولك: انتظرتك الليالي الطويلة، إن ليالي رمضان عامرة بالخير.

وهذا التشكّل المقطعي يماثل التشكل المقطعي للأوزان الثمانية عشر الأخرى المذكورة آنفاً، في حال الوصل.

٢- (ص ح / ص ح ح / ص ح ص):

يكون هذا عندما يكون المثال مرفوعاً أو مجروراً، مجرداً من (أل) والإضافة، في

حال الوصل، كقوله تعالى: (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا) (١):
 (لَيَالٍ: لَ / يا / لِنَ). وهذا التشكُّل المقطعي يماثل التشكل المقطعي للأوزان
 الثمانية عشر المذكورة آنفاً، ولكن في حال الوقف. ومردُّ هذا الاختلاف بين
 الجانبين من حيث الوصل أو الوقف، مع تماثل التشكُّل المقطعي، إلى التغيير الذي
 يحدث لمثال وزنِ (الفَعَالِي)، وهو حذف الياء في هذه الحال، والتعويض عنها
 بالتنوين (٢)، أو هو تقصيرُ الكسرة الطويلة، وتعويض ذلك بالتنوين (٣).

٣- (ص ح / ص ح ح / ص ح ح ح):

ويكون هذا في المواضع الآتية:

أ- إذا كان المثال مرفوعاً أو مجروراً، مقترناً بأل أو مضافاً، في حال الوصل، نحو
 قولك: ليالي رمضان مباركة، وقول الراجز (٤):

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي

(طُولُ اللَّيَالِي: طو / لُ / لَ / يا / لي)

ب- إذا كان المثال مرفوعاً أو مجروراً، مقترناً بأل في حال الوقف، نحو قولك:
 هذه هي الليالي، بتُّ ساهراً في أكثر الليالي.

ج- إذا كان المثال مرفوعاً أو مجروراً، مجرداً من أل، في حال الوقف، نحو
 قولك: (هذه تراقي)، على لغة إثبات الياء في الوقف (٥)، أما حذف الياء (أو

(١) سورة الحاقة: ٧

(٢) للنحويين أقوالٌ في تنوين نحو (لَيَالٍ وَجَوَارٍ وَغَوَاشٍ)، تنظر في: المنصف: ٢ / ٧٠-٧٤، وشرح
 الكافية: ١ / ١٤٨-١٥٠، وارتشاف الضرب: ١ / ٦٦٨، وظاهرة التعويض في النحو العربي: ٢٠-٢٣

(٣) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٢٦

(٤) الرجز للعجاج في كتاب سيبويه: ١ / ٥٣. وللأغلب العجلي في: شرح التصريح: ٢ / ٣١. وللأغلب
 أو للعجاج في شرح شواهد المغني: ٢ / ٨٨١. وبلا نسبة في: الخصائص: ٢ / ٤١٨، ومغني اللبيب:

٢٩٢ / ٢

(٥) ينظر: همع الهوامع: ٦ / ٢٠٢

تقصير الحركة الطويلة) عند الوقف - وهو الأكثر في الاستعمال - فقد سبق الحديث عنه في التشكل المقطعي الثاني .

وهذا التشكل المقطعي اختلفت مقاطعه عن مقاطع الأوزان الثمانية عشر الأخرى، في كلتا حالتها الوصل والوقف . ومردُّ ذلك إلى أن هذا الوزن تجري على أمثلته أحكامُ المنقوص، الذي لا تظهر على يائه الضمة والكسرة، علامتا الرفع والجر، إذ ينشأ في حالتها الإعراب هاتين تتابع لأصوات متجانسة (ي -) أو متضادة (ي -)، وهو مما يُستكره في العربية^(١).

٤- (ص ح / ص ح ح / ص ح ح / ص ح ح):

يكون هذا في الموضعين الآتين:

أ- إذا كان منصوباً، مجرداً من أل والإضافة، في قافية مطلقة، كما في قول ذي الرمة^(٢):

هِيَ الدَّارُ إِذْ مَيَّ لأَهْلِكَ جِيزَةٌ لِيَالِي لَا أَمْثَالَهُنَّ لِيَالِيَا

وأصل ذلك (لا أمثالهنَّ ليالي)، فإشباع الفتح لإطلاق القافية، فأصل التشكل المقطعي لهذه الصورة (ص ح / ص ح ح / ص ح ح / ص ح ح) على الصورة الأولى المذكورة آنفاً، لذا مدَّت الفتحه القصيرة من المقطع الرابع عند إطلاق القافية (ص ح — ص ح ح)

ب- إذا كان منصوباً، مقترناً بأل، في قافية مطلقة، وعندئذ تثبت الياء متلوَّةً بفتحها طويلة هي مطلقاً للفتح القصيرة في الأصل، كما ذكرنا في الفقرة (أ) المذكورة غير بعيد: (ليالي — لياليَا)، من ذلك قول مجنون ليلى^(٣):

أَعْدُ اللَّيَالِي لَيْلَةً بَعْدَ لَيْلَةٍ وَقَدْ عَشْتُ دَهْرًا لَا أَعْدُ اللَّيَالِيَا

(١) ينظر: تأملات في بعض مظاهر الحذف الصرفي: ٣٢

(٢) ديوان ذي الرمة: ٢٧٦، وكتاب سيبويه: ٢ / ٢٩٢

(٣) ديوان مجنون ليلى: ٩١

وهذا الشكل الرابع تتفق مقاطعه مع مقاطع غيره من الأوزان الثمانية عشر الأخرى، مع فارق وحيد، هو مظل حركة المقطع الأخير (ص ح — ص ح ح)، وهو مظلٌ مُسَوِّغٌ بإطلاق القافية.

لذا يكون وزن (الفعالي) من أوزان جموع التكسير الممنوعة من الصرف، الآتية أوزانها على النمط الإيقاعي الأول، ليشمل هذا النمط تسعة عشر وزناً، بعد إخراج الوزنين (فعالي، وفعالي) من دائرة منتهى الجموع في العربية.

وفي ختام الحديث في النمط الإيقاعي الأول، تجدر الإشارة إلى أمرين:
- أولهما: أن ثمة أوزاناً صرفية تأتي مختومة بياء، على النمط الإيقاعي الأول، ولكنها ليست على وزن (الفعالي) الصرفي، كالمراعي والمغاني، جمع مرعى ومغنى، فالوزن الصرفي لهما (المفاعل)، وتشكل الأمثلة الواردة على هذا النحو مقطعيًا، على الأشكال الأربعة المذكورة آنفاً لوزن (الفعالي).

- وثاني الأمرين المشار إليهما أن هناك جموعاً جاءت على النمط الإيقاعي الأول، بأوزان مختلفة، يجمعها إدغام حرفين منها، نحو (خَواصَّ، وَعَواِمَّ، وَمَهاِمَّ، وهَوامَّ، ومَواِدَّ، ودَوابَّ)، وأصل هذه الجموع قبل الإدغام (خَواصِصُ، وَعَواِمِمُ، ومَهاِمِمُ، وهَوامِمُ، ومَواِدِدُ، ودَوايِبُ)، فتشكيلها المقطعي الأصلي إذن هو التشكيل المقطعي للنمط الأول نفسه (ص ح / ص ح / ص ح ح)، ولكن العربية تكره «أن يتكرر صوت صامت مرتين متواليتين، مع مُصَوِّتٍ قصيرٍ يفصل بينهما»^(١)، لذا يلجأ اللسان العربي إلى إدغام الصوتين الصامتين في هيئة نطقية واحدة، يتم الضغط فيها على مخرج الصوت عند النطق به، ولا يتأتى ذلك إلا بإسقاط المُصَوِّتِ القصير الواقع بينهما^(٢)، فيُعاد التشكيل المقطعي للكلمة:

(١) العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد: ٤٦

(٢) ينظر: المصدر السابق: ٤٧

(ص ح / ص ح ح / ص ح / ص ح ح — ص ح) فعند إسقاط المصوت القصير من المقطع الثالث، في نحو كلمة (دَوَابُّ) يُعاد صامتُ المقطع الثالث إلى المقطع الذي قبله؛ لإصلاح البنية المقطعية: (ص ح ح / ص ح — ص ح ح ح ص)، وهو مقطع طويل مُغلق بصامت. فإذا وقفنا على هذا النوع من الكلمات بالتضعيف والتسكين (دَوَابُّ) تولد عندنا في الوقف مقطع مديد مُغلق بصامتين: (دَ / وَابُّ: ص ح / ص ح ح ص ص)، وهذا المقطع قليل الورد في كلام العرب، حتى إن كثيراً من الباحثين أهمله عند الحديث عن المقاطع الصوتية في العربية^(١)، وهذه الحال - بحسب منهج النحويين في دراسة السواكن - التقى فيها ثلاثة سواكن لا ساكنان فقط^(٢).

والحرف المضعّف إذا نظرنا إليه من الجهة العمليّة (النطقية) فهو (صامت طويل) ينشأ من زيادة مدة حبس الهواء عند النطق به، وهو يشابه في هذا الحركة الطويلة من حيث إنها تساوي ضعفي الحركة القصيرة، أما إذا نظرنا إليه من الناحية الوظيفية (الصرفية) فهو (صامت مكرّر)^(٣).

النمط الإيقاعي الثاني لمنتهى الجموع:

هو الوزن الذي ضبطه النحويون على نحو (مفاعيل) أو (فعاليل)، وهو الذي يأتي بعد ألف تكسيهه ثلاثة أحرفٍ أو سَطْها حرفٌ لين ساكنٌ، كما ذكرنا في بدء هذه الدراسة. أو هو الوزن الذي ثلثه فتحهً طويلةً بعدها صوتان صامتان بينهما صائتٌ طويل. ويتخذ هذا النمطُ صورتين في كل الأمثلة الواردة عليه، إحداهما

(١) مِمَّنْ أهمله: إبراهيم أنيس في (الأصوات اللغوية)، وتمام حسان في (مناهج البحث في اللغة)، وعبد الصبور شاهين في (المنهج الصوتي للبنية العربية). ومِمَّنْ ذكره أحمد مختار عمر، في (دراسة الصوت اللغوي: ٢٥٦)

(٢) ينظر: مواضع جواز التقاء الساكنين في العربية الفصحى: ١٤٣ - ١٤٥

(٣) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٢٠٧

في الوصل، والأخرى في الوقف:

- في الوصل يتألف من أربعة مقاطع:

فَعَالِيلٌ: فَ / عا / لي / لُ (ص ح / ص ح ح / ص ح ح / ص ح ح)

- وفي الوقف يتألف من ثلاثة مقاطع، إذ يُلغى المقطع الرابع الوارد في صورة الوصل عند حذف حركة الإعراب، وعندئذٍ يُلحَقُ صامتُ المقطع الرابع بالمقطع الذي قبله، لإصلاح البنية المقطعية:

فَعَالِيلٌ: فَ / عا / لِيلُ (ص ح / ص ح ح / ص ح ح ص)

ويُستثنَى من أوزان هذا النمط الإيقاعي وزنٌ واحدٌ هو (فَعَالِيٌّ)، الذي تظهر عليه بعض التنوعات في البنية الإيقاعية. والأوزان الصرفية المنتمية إلى هذا النمط الإيقاعي الثاني، التي وقفتُ على أمثلتها، هي:

١ - فَعَالِيلٌ:

يقول سيبويه: «ويكون على (فَعَالِيل) لهما. فالاسم نحو: الظنابيب والفَسَاطِيطِ والجَلَابِيبِ. والصفة نحو: الشَّمَالِيلِ والرَّعَادِيدِ والبَهَالِيلِ»^(١)، ويُقاس هذا الجمع في «كل رباعي، قبل آخره حرفٌ مدٌّ، كعُصْفُورٍ وقِرطَاسٍ وقِنْدِيلٍ، فإنك تجمعه على فَعَالِيلِ»^(٢).

٢ - مَفَاعِيلٌ:

جاء على هذا الوزن أمثلةٌ كثيرة^(٣)، يقول الرضي: «وأما تكسير مِفْعَالٍ ومِفْعِيلٍ فعلى (مَفَاعِيلِ)، كمَقَالِيَتٍ ومَآشِيرِ، في: مِقْلَاتٍ ومِشِيرِ... وجاء في اسم المفعول من الثلاثي، نحو: مَلْعُونٍ ومَشْعُومٍ ومِيمُونٍ: مَلَاعِينٍ ومَشَائِيمِ

(١) كتاب سيبويه: ٤ / ٢٥١

(٢) شرح الشافية: ٢ / ١٨٣

(٣) ينظر: شرح الشافية: ٢ / ١٨٠-١٨٣، وجامع الدروس العربية: ٢ / ٥٠، والفيصل في ألوان الجموع:

ومَيامين... وكذا قالوا في مَكسور: مَكَاسير، وفي مَسلوخة: مَسَالِيخ. وقالوا أيضاً في (مُفَعِل) المذكر، كَمُوسِرٍ ومُفَطِرٍ، وفي (مُفَعَل) كَمُنْكَرٍ: مَيَاسِيرٍ ومَفَاطِيرٍ ومَنَاكِيرٍ^(١). ومن أمثله أيضاً: مَصَابِيحٌ ومَوَاتِيقٌ ومَزَامِيرٌ ومَنَاشِيرٌ ومَسَامِيرٌ ومَوَازِينٌ ومَحَارِيثٌ، وغيرها^(٢).

٣- أَفَاعِيلُ:

كأَبَاطِيلٍ وأَحَادِيثٍ وأَعَارِيضٍ وَأَسَالِيِبٍ وَأَضَابِيرٍ وَأَسَاطِيرٍ وَأَرَاجِيِزٍ وَأَرَاجِيِحٍ^(٣)، وقد جعل سيبويه هذا الوزن جمعاً للجمع، وقياسه جمعُ (أَفْعَالٍ) كَأَنْعَامٍ وَأَنْعَامِيٍّ، ولأَقْوَالٍ وَأَقَاوِيلٍ^(٤).

٤- فَوَاعِيلُ:

يقول سيبويه: «وتكون الأسماء على (فَوَاعِيلٍ). نحو خَوَاتِيمٍ وَسَوَابِيِطٍ وَقَوَارِيرٍ. ولا نعلمه جاء في الصفة، كما لا يجيء واحدُه في الصفة»^(٥)، ومن أمثله أيضاً: طَوَاحِينٌ وَجَوَاسِيِسٌ وَطَوَامِيرٍ^(٦)، وربما جاءت أمثلة على هذا الوزن من إشباع كسر (فَوَاعِلٍ)، كَالطَّوَابِيِقِ وَالذَّوَانِيِقِ وَالخَوَاتِيمِ، من: الطَّوَابِيِقِ وَالذَّوَانِيِقِ وَالخَوَاتِيمِ^(٧).

٥- تَفَاعِيلُ:

يقول سيبويه: «ويكون على (تَفَاعِيلٍ). فالأسماء نحو: التَجَافِيِفِ وَالتَمَاطِيلِ.

(١) شرح الشافية: ٢ / ١٨٠ - ١٨١

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٣ / ٦١٣، وجامع الدروس العربية: ٢ / ٤٦، والفيصل في ألوان الجموع: ١٧٤، ٢٤٨.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٣ / ٦١٦ - ٦١٨، وشرح الشافية: ٢ / ٢٠٤ - ٢٠٦، وارتشاف الضرب: ١ /

٤٦٧، وجامع الدروس العربية: ٢ / ٤٨، والفيصل في ألوان الجموع: ١٨٦، ٢٤٨

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٣ / ٦١٨

(٥) المصدر السابق: ٢ / ٢٥١

(٦) ينظر: همع الهوامع: ٦ / ١٠٦، وجامع الدروس العربية: ٢ / ٥٣، والفيصل في ألوان الجموع: ٢٤٩

(٧) ينظر: شرح الشافية: ٢ / ١٥١ - ١٥٢، ٢٠٧

ولا نعلمه جاء وصفاً^(١)، ومن أمثلته أيضاً: (تَخَارِيج)، جمع (استخراج)^(٢)،
وتساييح وتقاسيم وتصارييف وتهاويل^(٣).

٦ - فَعَاعِيل :

يقول سيبويه: « ويكون على (فَعَاعِيل) فيهما. فالأسماء نحو: السلاليم
والبلاليط والبلاليق. والصفة نحو: العَوَاير والجبابير^(٤). ومن أمثلته أيضاً
(مَرَارِيس)^(٥)، ومفرده (مَرْمَرِيس) بزنة (فَعْفَعِيل)^(٦). وكذلك: خَفَافِيش
ودبابيس ودكاكين^(٧).

٧ - فَيَاعِيل :

يقول سيبويه: « ويكون على (فَيَاعِيل) فيهما: فالأسماء نحو: الدياميس
والدياميم. والصفة نحو: الصياريف والبياطير^(٨)، والمثالان الأخيران ناشتان من
إشباع كسرة (فَيَاعِل): صَيَارِفٍ وَبَيَاطِرٍ.

٨ - يَفَاعِيل :

يقول سيبويه: « ويكون على (يَفَاعِيل). فالاسم نحو: يَرَابِيعٍ وَيَعَاقِيبٍ وَيَعَاسِيبٍ.
والصفة نحو: اليَحَامِيمِ وَالْيَخَاضِيرِ^(٩). ومن أمثلته (يَنَابِيع) أيضاً^(١٠).

(١) كتاب سيبويه: ٤ / ٢٥٢

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ٤٥٩، ٤٦٧

(٣) ينظر: جامع الدروس العربية: ٢٠ / ٥٠، والفصل في ألوان الجموع: ١٨٨

(٤) كتاب سيبويه: ٤ / ٢٥١. وينظر: شرح الشافية: ٢ / ١٧٥ - ١٧٨

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ٤٥٩

(٦) ينظر: شرح التصريف: ٢٢٣

(٧) ينظر: الفصل في ألوان الجموع: ١٧٦، ٢٤٩

(٨) كتاب سيبويه: ٤ / ٢٥٢. وتنظر أمثلة أخرى في: جامع الدروس العربية: ٢ / ٥٤

(٩) كتاب سيبويه: ٤ / ٢٥٢ - ٢٥٣

(١٠) ينظر: جامع الدروس العربية: ٢ / ٥١

٩ - فَعَاوِيلُ :

يقول سيبويه: « ويكون على (فَعَاوِيل) وصفاً، نحو: القَرَاوِيحُ، والجَلَاوِيحُ، وهو العظام من الأدوية. ولا نعلمه جاء اسماً»^(١).

ومن أمثله أيضاً: (عَطَاوِيد)^(٢)، جمع عَطَوُدٌ، وهو الشديد من كل شيء^(٣).

١٠ - فَتَاعِيلُ :

ومثاله (ضتاريب)، جمع اضطراب^(٤)، و(فتاثير)، جمع افتتار^(٥).

١١ - فَعَالِيْنَ :

يقول سيبويه: « ويكون على (فَعَالِيْنَ) في الاسم، نحو: سَرَاحِيْنَ وضَبَاعِيْنَ وقَرَازِيْنَ وقَرَابِيْنَ. ولا نعلمه جاء في الصفة»^(٦)، ويقول الرضي: « كل اسم على (فَعَلَانِ)، مثلث الفاء، ساكن العين كان، أو متحرّكه، كَوَرَشَانِ والسَّبْعَانِ والظَّرْبَانِ، يُجْمَعُ على (فَعَالِيْنَ)، إلا أن يكون علماً مرتجلاً، كسَلْمَانَ وعِثْمَانَ وعَقَّانَ وحَمْدَانَ وغَطْفَانَ؛ وذلك لأن التكمير في المرتجل مستغرب، بخلافه في المنقول، إذ له عهدٌ بالتكمير»^(٧). ومن هذا الجمع أيضاً^(٨): سَلَاطِيْنَ ومِيَادِيْنَ

(١) كتاب سيبويه: ٤ / ٢٥٣

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٣ / ٤٢٩ - ٤٣٠

(٣) ينظر: لسان العرب: عطفد

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ٤٦٢

(٥) ينظر: المصدر السابق: ١ / ٤٦٧

(٦) كتاب سيبويه: ٢ / ٢٥٠

(٧) شرح الشافية: ٢ / ١٧٢

(٨) ينظر: شرح الشافية: ٢ / ١٧٢، والفصل في ألوان الجموع: ١٨٠، ٢٤٩. وهذه الجموع مختومة بياء

ونون غير متغيرتين في الشائع المطرد من كلام العرب. ولكن ثمة لغة لبعض العرب، يعاملون فيها هذا النوع من جموع التكمير (كالشياطين والبساتين) معاملة الجمع المذكور السالم في إعرابها بالحروف. وقد قُرئَ بها قوله تعالى: (وَمَا تَنْزَلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ) [سورة الشعراء: ٢١٠]، وهذه قراءة الحسن وابن السمييع والاعمش وسعيد بن جبير وطاووس [ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤ / ١٠٣، والبحر المحيط: ٨ / ١٩٦]. وصف ثعلب هذه اللغة بأنها غلط، ووصفها آخرون بالشذوذ [ينظر: لسان العرب: =

وثعابين وبساتين وقرابين وشياطين^(١).

١٢ - نَفَاعِيلُ :

ومثاله (نَطَالِيقُ)، جمع (انطِلاق) على مذهب سيبويه^(٢).

١٣ - فَعَائِيلُ :

قال سيبويه: «ويكون على (فَعَائِيلُ)، نحو: كراييس. ولا نعلمه جاء وصفاً»^(٣).

١٤ - فَعَالِيٌّ :

يكون هذا الجمع «لثلاثي ساكن العين، زائد، آخره ياءً مشددة لا لتجديد نسب، نحو: كُرْسِيٌّ وَبُرْدِيٌّ، تقول: كَرَّاسِيٌّ وَبِرَادِيٌّ. ولنحو: عَلْبَاءٌ وَحِرْبَاءٌ وَقُوبَاءٌ، مما الهمزة فيه للإلحاق بسِرْدَاحٍ وَقُسْطَاسٍ، تقول: عَلَابِيٌّ وَحِرَابِيٌّ وَقُوَابِيٌّ. وفي حَوْلَايَا: حَوَالِيٌّ. وَيُحْفَظُ فِي نَحْوِ: صَحْرَاءَ وَعَدْرَاءَ وَإِنْسَانَ وَظَرْبَانَ، قالوا: صَحَارِيٌّ وَعَدَارِيٌّ وَأَنَاسِيٌّ وَظَرَابِيٌّ»^(٤).

واحترز أبو حيان في النص المنقول عنه أنفاً - وغيره من النحويين - للياء المشددة بأنها ليست لتجديد النسب؛ إذ علامة النسب المتجدد «جواز سقوط الياء، وبقاء

= شطن]. وفي اللسان (شطن) أيضاً: «والمجانين جمع مجنون، وأما (مجانون) فشاذ، كما شد (شياطون) في (شياطين)». وفي البحر المحيط: ٨ / ١٩٦: «وقال يونس بن حبيب: سمعت أعرابياً يقول: دخلت بساتين من ورائها بساتون. فقلت: ما أشبه هذا بقراءة الحسن».

(١) وزن (شياطين) فيه خلاف: فقييل: الشيطان «فِيْعَالٌ مِنْ شَطْنٍ، إِذَا بَعُدَ، فَيَمْنُ جَعَلَ النُّونَ أَصْلًا»: [لسان العرب: شطن]، فعلى هذا يكون الشياطين على وزن (فَيَاعِيلُ) المذكور غير بعيد. وقيل: «الشيطان فَعْلَانٌ مِنْ: شَاطَ يَشِيْطُ، إِذَا هَلَكَ وَاحْتَرَقَ، مِثْلُ: هَيْمَانَ وَغَيْمَانَ، مِنْ: هَامٌ وَغَامٌ»: [لسان العرب: شطن]، فعلى هذا يكون الشياطين على وزن (فَعَالِينُ) الذي نحن بصدده.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٣ / ٤٣٤، وارتشاف الضرب: ١ / ٤٦١ - ٤٦٢

(٣) كتاب سيبويه: ٤ / ٢٥٣

(٤) ارتشاف الضرب: ١ / ٤٥٤. وتُنظَرُ أمثلة أخرى في كتاب سيبويه: ٤ / ٢٥١، وهمع الهوامع: ٦ / ١٠٨، وجامع الدروس العربية: ٢ / ٥٩، والشامل: ١ / ٤٢ - ٤٣، والفيصل في ألوان الجموع: ٨٧، ١٦٩، ٢٤٧

الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوط الياء»^(١). وحفظ هذا الوزن في الكلمات الأربع (صحراء وعذراء وإنسان وظربان)، يجعل للصحراء والعذراء ثلاثة جموع: (الفعالي والفعالي)، وقد سبق القول فيهما، و(فعالي) الذي نحن بصدده، فقالوا: صحاري وصحارٍ وصحاري، عذارى وعذارٍ وعذارٍ^(٢).

وقد تكون الياء في أصل بعض الأمثلة الواردة على هذا الوزن «للسبب الحقيقي، ثم يكثر استعمال ما هي فيه، حتى يصير النسب منسياً، أو كالمُنسِي، فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوباً، كقولهم: مهري ومهاري ومهاري ومهاري. وأصل المهري: بعير منسوب إلى مهرة، قبيلة من قبائل اليمن، ثم كثر استعماله، حتى صار اسماً للنجيب من الإبل»^(٣).

ويكثر حذف الياء الأولى من أمثلة هذا الوزن، فيقال: الصحاري والذاري، ونحوه، وذلك «لاستثقال الياء المشددة في آخر الجمع الأقصى، ولاسيما إذا لم تكن في الواحد، حتى تُحتمل في الجمع للمطابقة، كما في كُرسي وكراسي، وأيضاً الحذف في مثله تسبب إلى جعل الياء ألفاً كما كان. وإذا كانوا يحذفون المد من نحو الكرابيس والقراقير، فيقولون: الكرابيس والقراقير، فما ظنك به مع الياءين؟ ألا ترى إلى قولهم: أثاف وعوارٍ وكراسٍ، في: أثافي وعواري وكراسي؟»^(٤)، وهذا الحذف - في تقديري - هو الذي جعل عبد الصبور شاهين يُلحق هذا الوزن بوزن (فعال)، لا بوزن (فعاليل)^(٥).

وعند إتمام النظر في الأوزان المنتمية إلى النمط الإيقاعي الثاني من صيغة منتهى

(١) شرح التسهيل: ٩ / ٤٨١٣

(٢) ينظر: المصدر نفسه

(٣) المصدر نفسه

(٤) شرح الشافية: ٢ / ١٦٢ - ١٦٣

(٥) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٤١

الجموع - وعدة ما أخصيته منها أربعة عشر وزناً - نجد أن توزيعها المقطعي متساوٍ في حالتها الوصل والوقف، مع اختلافٍ في أحد مقاطع هذا النمط، عند تحليل وزن (فَعَالِيٍّ) فقط، وهذا بيان الاختلاف:

| المقطع المقطعي في حال الوقف | | |
|-----------------------------|-----------------------|----------------|
| ص ح / ص ح ح / ص ح ح ح | ص ح / ص ح ح / ص ح ح ح | (مفاعيل) ونحوه |
| ص ح / ص ح ح / ص ح ح ح | ص ح / ص ح ح / ص ح ح ح | (فَعَالِيٍّ) |

فالمقطع الثالث لأوزان هذا النمط - سوى فَعَالِيٍّ - مفتوح في حال الوصل (آخره فتحة طويلة)، أما المقطع الثالث في وزن (فَعَالِيٍّ) فمُغْلَقٌ بصامت؛ لأنه موضع النبر في هذه الكلمة التي أُدْغِمَ فيها آخر المقطع الثالث في أول المقطع الرابع. أما في حال الوقف فقد أُغْلِقَ المقطع الأخير من وزن (فَعَالِيٍّ) بصامتين، في حين أُغْلِقَ المقطع الأخير من بقية الأوزان بصامت.

وعلى الرغم من اختلاف وزن (فَعَالِيٍّ) عن بقية أوزان هذا النمط في نوع المقطع الثالث (وصلاً ووقفاً)، نجد أن هذا المقطع يشترك في كلا النوعين، في كونه متوسطاً في حال الوصل (لكنه مفتوح في مفاعيل ونحوها، ومغلق بسبب نبر الإدغام في فَعَالِيٍّ)، وطويلاً في حال الوقف (لكنه مغلق بصامت في مفاعيل ونحوها، وبصامتين؛ للإدغام، في فَعَالِيٍّ).

وقفتان في الختام:

الوقفة الأولى:

تتناوب طائفةٌ من أمثلة النمطين الإيقاعيين، اللذين وُزِعَتْ عليهما أوزان منتهى الجموع في هذه الدراسة، فتارةً تُشْبَعُ كسرة العين في النمط الأول، (مفاعيل) ونحوه، ليصير المثال على نحو (مفاعيل)، فيلحق بالنمط الثاني. من ذلك قول الفرزدق^(١):

(١) كتاب سيبويه: ١ / ٢٨، وسر صناعة الإعراب: ١ / ٢٥، وشرح التصريح: ٢ / ٣٧٠

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى عَنْ كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ
والأكثر فيهما (الدَّرَاهِمِ والصَّيَارِفِ). وتارة تُقَصِّرُ الكسرة الطويلة من النمط
الثاني، ليصبح لاحقاً بالنمط الأول، كالمفاتيح التي يُقالُ فيها: (مَفَاتِحِ). هذا هو
واقع الاستعمال اللغوي، ولكن هناك خلافاً بين النحويين في قصره على الضرورة،
أو جوازه في الاختيار، يقول أبو حيان: «ومذهب البصريين أنه لا يجوز حذفُ
الياء من مُمَائِلِ (مَفَاعِيلِ)، ولا زيادتها في مثال (مَفَاعِلِ) إلا في الضرورة. وأجاز
الكوفيون ذلك في الكلام، وعليه جاء عندهم قوله تعالى: (وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ
الْغَيْبِ)»^(١)، جمع مِفْتَاحٍ، ومَعَاذِيرِ جمع مَعْذِرَةٍ. ويجيزون في عَصَافِيرِ: عَصَافِرِ،
وفي دَرَاهِمِ: دَرَاهِيمِ، ووافقه ابن مالك، وأجاز الجرمي الياء في نحو: طابِقِ
وطَوَابِيقِ، وخَاتَمِ وخَوَاتِيمِ، وكلُّ ما يُجْمَعُ على (فَعَالِلِ)، وجعله قياساً مطرّداً.
واستثنى ابن مالك ما كان على (فَوَاعِلِ)، فلا تلحقه الياء، لا يُقالُ في في
ضَوَارِبِ: ضَوَارِيبِ، إلا ما شَدَّ، ومثَّلَ بالصفة كَسَوَابِغِ. ونصَّ سيبويه^(٢) على أن
من العرب مَنْ يقول: دَوَانِيقِ وطَوَابِيقِ وخَوَاتِيمِ، وهي فَوَاعِيلِ»^(٣).

الوقفة الثانية:

وردت كثيرٌ من أمثلة منتهى الجموع - من كلا النمطين الإيقاعيين - جمعاً
لصيغة جمعٍ أخرى، لذا جعل سيبويه هذا باباً من أبواب كتابه، سمّاه (باب جمع
الجمع)^(٤)، ومن الأمثلة الواردة على هذا: أَوْطَبُ وأَوَاطِبُ، أَيْنُقُ وأَيَانِقُ، أُسْقِيَّةُ
وأَسَاقِ، وَأَصْحَابِ وَأَصْحَابِ، وَأَسْمَاءِ وَأَسَامِ، وَأَسْوِرَةٌ وَأَسَاوِرِ، وَأَبْيَاتِ وَأَبَايِيتِ،

(١) سورة الأنعام: ٥٩. وقراءة (مَفَاتِحِ) بغير ياء، هي قراءة الجماعة [ينظر: معجم القراءات: ٢ / ٤٤٣]،

وقرأ ابن السميع (مفاتيح) بالياء [ينظر: البحر المحيط: ٤ / ٥٣٤].

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٣ / ٤٢٥

(٣) ارتشاف الضرب: ١ / ٤٦٥ - ٤٦٦

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٣ / ٦١٨ - ٦٢٠

وأَنعام وأَناعيم، وأقوال وأقاويل، وأعراب وأعاريب، ومُصْران ومَصارين، وأيْدٍ
وأَيادٍ^(١).

بل ذهب بعض النحويين إلى أبعَدَ من ذلك، إلى أن بعض أمثلة منتهى الجموع
قد تكون جمعاً لجمع الجمع، وجعلوا من ذلك (أصائل)، فقد ذهب ابن الشجري
في أماليه إلى أنه جمعُ آصال، وآصال جمعُ أُصل، وأُصل جمعُ أصيل^(٢). وردَّ
عليه ابن الخشاب، مُنكراً مجيء جمع جمع الجمع^(٣).

(١) ينظر: المصدر نفسه، وارتشاف الضرب: ١ / ٤٧٦ - ٤٧٨

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري: ١ / ٣٨١ - ٣٨٢

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ٤٧٩ - ٤٨٠

المصادر

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب والبحوث المنشورة:

* إتحاف فضلاء البشر بقراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد البنأ، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، بيروت، عالم الكتب، ط ١، ١٩٨٧ م.

* ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبوحيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط ١، ١٩٩٨ م.

* الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٥، ١٩٧٩ م
* الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٨٥ م.

* أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة، تحقيق محمود الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط ١، ١٩٩٢ م.

* البحر المحيط، أبوحيان الأندلسي، طبعة بعناية عرفات الحشا حسونة، مراجعة: صدقي محمد جميل، مكة المكرمة، المكتبة التجارية (د ت).

* تاج العروس من جواهر القاموس، بيروت، دار مكتبة الحياة، (د ت).

* تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، فوزي حسن الشايب، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م، الرسالة الثانية والستون.

* التبصرة والتذكرة، عبد الله بن علي الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دمشق، دار الفكر (من منشورات جامعة أم القرى بمكة المكرمة) ط ١، ١٩٨٢ م.

* تذكرة النحاة، أبوحيان الأندلسي، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٨٦ م.

- * جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، بيروت، المطبعة العصرية، ط ١٣، ١٩٧٨ م.
- * الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، عالم الكتب، ط ٣، ١٩٨٣ م.
- * دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، القاهرة، عالم الكتب، ط ١، ١٩٧٦ م.
- * ديوان الأعشى ميمون بن قيس، بشرح أبي العباس ثعلب، تحقيق: رودلف جاير، لندن، شركة لوزاك، ١٩٢٨ م.
- * ديوان ذي الرمة، اعتنى به وشرح غريبه: عبد الرحمن المصطاوي، بيروت: دار المعرفة، ط ١، ٢٠٠٦ م.
- * ديوان مجنون ليلى، جمع وترتيب أبي بكر الوائلي، تحقيق وشرح: جلال الدين الحلبي، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٩ م.
- * السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ط ٣، ١٩٨٨ م.
- * سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، ج ٥، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، القاهرة، دار الحديث، (د ت).
- * سنن النسائي (السنن الكبرى)، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩١ م.
- * الشامل لجموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، عبد المنعم سيد عبدالعال، القاهرة، مكتبة غريب، ١٩٨١ م.
- * شرح التسهيل، المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، ناظر الجيش

محمد بن يوسف بن أحمد، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، القاهرة: دار السلام، ط ١، ٢٠٠٧ م.

* شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى، بيروت: دار الفكر، (د ت).

* شرح التصريف، عمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، الرياض، مكتبة الرشد، ط ١، ١٩٩٩ م.

* شرح الشافية (شرح شافية ابن الحاجب)، رضي الدين الإستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢ م.

* شرح شواهد المغني، جلال الدين السيوطي، تصحيح وتعليق: محمد محمود بن التلاميذ التركي الشنقيطي، بيروت، دار مكتبة الحياة (د ت).

* شرح الكافية (شرح الرضي على كافية ابن الحاجب)، رضي الدين الإستراباذي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، القاهرة، عالم الكتب، ط ١، ٢٠٠٠ م.

* شفاء العليل في إيضاح التسهيل، محمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، مكة المكرمة، المكتبة الفيصلية، ط ١، ١٩٨٦ م.

* طرائق التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى، عبد الله صالح بابعير، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المجلد السادس، العدد الرابع، شوال - ذو الحجة ١٤٢٥ هـ / ديسمبر - فبراير ٢٠٠٥ م.

* ظاهرة التعويض في النحو العربي، عبد الله صالح بابعير، أبحاث اليرموك (سلسلة الآداب واللغويات)، جامعة اليرموك، إربد / الأردن، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، ٢٠٠٣ م.

- * العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، تعريب وتحقيق
عبد الصبور شاهين، بيروت، دار الشروق، ط ٢، ١٩٨٣ م.
- * علم الأصوات العام (اصوات اللغة العربية)، بسام بركة، بيروت، مركز الإنماء
القومي، ١٩٨٨ م.
- * الفيصل في ألوان الجموع، عباس أبو السعود، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١ م.
- * كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد
هارون، بيروت، عالم الكتب، (د ت).
- * كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق: هادي عطية
مطر الهلالي، عمّان، دار عمّار، ط ١، ٢٠٠٢ م.
- * لسان العرب، جمال الدين بن منظور، بيروت، دار صادر، ١٩٦٨ م.
- * اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: فايز فارس، الكويت، دار
الكتب الثقافية، (د ت).
- * ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحق الزجاج، تحقيق: هدى محمد قراءة،
القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الكتاب الخامس والعشرون، مطابع الأهرام
التجارية، ١٩٧١ م.
- * المخصّص، ابن سيده، أبو الحسن، علي بن إسماعيل، تقديم: خليل إبراهيم
جفّال، بيروت، دار إحياء التراث لعربي، ط ١، ١٩٩٦ م.
- * المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، بيروت، مكتبة لبنان،
١٩٨٧ م.
- * معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي،
بيروت، عالم الكتب، ط ١، ١٩٨٨ م.
- * معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، دمشق، دار سعد الدين، ط ١، ٢٠٠٠ م.

- * مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مطبعة المدني، (د ت).
- * المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢ م.
- * المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، بيروت، عالم الكتب، (د ت).
- * الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، دار المعرفة، ط ١، ١٩٨٧ م.
- * مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، الدار البيضاء / المغرب، دار الثقافة، ١٩٧٩ م
- * المنصف (شرح ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني)، أبو الفتح، عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط ١، ١٩٥٤ م.
- * المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠ م.
- * مواضع جواز التقاء الساكنين في العربية الفصحى، عبد الله صالح بابعير، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المجلد الخامس، العدد الأول، المحرم-ربيع الأول ١٤٢٤ هـ / أبريل-يونيه ٢٠٠٣ م
- * النحو الوافي، عباس حسن، القاهرة، دار المعارف، ط ٣ (د ت).
- * النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، صححه وراجعته: علي محمد الضباع، بيروت: دار الكتب العلمية.
- * همع الهوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧ م.